

دستور  
الولايات المتحدة  
الأمريكية



*The Constitution  
of the  
United States of America  
in Various Foreign Languages: Arabic*



دستور  
الولايات المتحدة  
الأمريكية

---

THE CONSTITUTION OF THE UNITED STATES OF AMERICA  
IN VARIOUS FOREIGN LANGUAGES: ARABIC

Law Library, Library of Congress

Washington, D.C., U.S.A.

1994





دستور  
الولايات المتحدة  
الأمريكية

## دستور الولايات المتحدة الأمريكية

### المقدمة

نحن شعب الولايات المتحدة ، لكي تلوف اتحاداً أكثر تكاملاً ، ولكي نقسم العدالة ، ونضمن الاستقرار الداخلي ، ونضع أسس الدفاع المشترك ، ونزيد من الرفاهية العامة ، ونضمن نعمة الحرية لأنفسنا ولذرتنا من بعدها ، نضع ونقم هذا الدستور للولايات المتحدة الأمريكية .

### المادة الأولى

الفقرة الأولى - تخول جميع السلطات التشريعية الممنوحة هنا ، لكونجرس للولايات المتحدة يتتألف من مجلس للشيوخ وآخر للنواب .

الفقرة الثانية - يتتألف مجلس النواب من أعضاء ينتخبون كل عامين من قبل الشعب في الولايات المختلفة ، ويتمتنع الناخبون في كل ولاية بالمؤهلات التي يجب توافرها في ناخبي أكثر الفروع التشريعية عدداً . ولا يمكن لأي شخص أن يصبح عضواً في مجلس النواب ما لم يبلغ الخامسة والعشرين من العمر ، وما لم يكن مواطناً أمريكيّاً منذ سبع سنوات ، وما لم يكن ، في وقت انتخابه ، مقىماً في الولاية التي سيتم انتخابه فيها .

يقسم عدد النواب وقيمةضرائب المباشرة ، بين الولايات المتعددة التي قد تكون ضمن هذا الاتحاد ، حسب نسبة عدد سكان كل ولاية ، والذي سيتحدد عن طريق إضافة نسبة ثلاثة أخماس عدد جميع سكان الولاية إلى المجموع الإجمالي لجميع الأشخاص الأحرار بما في ذلك الذين يرتبطون بتأدية خدمة تستغرق عدداً من السنين ، وبعد استثناء الهند الذين لا تفرض عليهم ضرائب ... وسيتم التعداد الفعلي للسكان بعد مرور ثلاث سنوات من عقد الاجتماع الأول لكونجرس الولايات المتحدة ، ثم في غضون فترات مدة كل منها عشر سنوات ، وبالطريقة التي سيحددها القانون .

ويجب ألا يزيد عدد النواب عن نائب لكل ثلثين ألف نسمة ، ولكن يجب أن يمثل كل ولاية نائب واحد على الأقل ، وحتى يتم حصر عدد السكان ، فإن ولاية نيوهامشير لها الحق في أن تنتخب عنها ٣ نواب ، وماسانشوتتس ٨ ، ورود أيلاند ومزارع بروفيدنس ١ ، وكونيكت ٥ ، ونيويورك ٦ ، ونيوجرسي ٤ ، وبنسلفانيا ٨ ، وديلاور ١ ، وماريلاند ٦ ، وفرجينيا ١٠ ، ونورث كارولاينا ٥ ، وساوث كارولاينا ٥ ، وجورجيا ٣ .

وعندما يحدث فراغ في تمثيل أي ولاية ، فإن على السلطة التنفيذية عندئذ أن تعلن رسمياً عن إجراء انتخابات ملء هذا الفراغ . وي منتخب مجلس النواب رئيسه وموظفي الآخرين وتكون له وحده سلطة توجيه الاتهام البرلماني للموظفين المدنيين .

**الفقرة الثالثة** - يتتألف مجلس شيوخ الولايات المتحدة من شيخين عن كل ولاية ، يتم انتخابهما بواسطة المجلس التشريعي في الولاية لمدة ست سنوات . وسيكون لكل عضو بمجلس الشيوخ صوت واحد . وبعد أن يجتمعوا مباشرة نتيجة لأول انتخابات ، يتم تقسيمهم إلى ثلاثة فئات متساوية بقدر الامكان . وتخلو مقاعد الفتنة الأولى من الشيوخ بعد انتهاء العام الثاني ، وتخلو مقاعد الفتنة الثانية بعد انتهاء العام الرابع ، وتخلو مقاعد الفتنة الثالثة في نهاية العام السادس ، وبذلك يمكن انتخاب ثلثأعضاء مجلس الشيوخ كل ستين . وإذا خلت مقاعد في المجلس بسبب الاستقالة أو لأي سبب آخر ، خلال مدة عطلة المجلس التشريعي لأي ولاية ، فإن الرئيس التنفيذي يقوم عندئذ باجراء تعينات مؤقتة حتى يحين الاجتماع التالي للمجلس التشريعي الذي يتولى مهمة ملء هذه المقاعد الشاغرة .

ولا يمكن لأي شخص أن يصبح عضواً بمجلس الشيوخ ما لم يكن قد بلغ من العمر ثلاثين عاماً ، وما لم يكن مواطناً أمريكياً منذ سبع سنوات ، وما لم يكن ، في وقت انتخابه مقيماً في الولاية التي سيتم اختياره عنها . ويصبح نائب رئيس الولايات المتحدة رئيساً لمجلس الشيوخ ، ولكنه لن يعطي صوته إلا في حالة انقسام المجلس إلى قسمين متساوين .

ويقوم مجلس الشيوخ باختيار موظفي الآخرين ، ويانتخاب رئيس مؤقت له في حالة غياب نائب رئيس الولايات المتحدة ، أو عندما يتولى نائب الرئيس منصب رئاسة الولايات المتحدة .

وتكون لمجلس الشيوخ وحده سلطة اجراء المحاكمات البرلمانية . وعندما يعقد المجلس لهذا الغرض ، فإن جميع أعضائه يجب أن يؤدون اليمين أو يؤكدوا القسم . وفي حالة ما إذا كانت المحاكمة لرئيس الولايات المتحدة ، فإن رئيس القضاة هو الذي يتولى رئاسة مجلس الشيوخ ، ولن يصدر حكم على أي شخص دون موافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين . ولن تتعذر أحكام قضايا المحاكمات البرلمانية أكثر من النتيجة من الوظيفة ، والحرمان من تولي أو تقلد أي منصب آخر في حكومة الولايات المتحدة يتطلب الشرف والثقة أو يدر ربحاً أو منفعة . ولكن الموظف المدان يكون كذلك عرضة للاتهام وقابلأً لاقامة الدعوى ضده ومحاكمته ومعاقبته طبقاً للقانون .

**الفقرة الرابعة** – ان مواعيد وأماكن وطريقة اجراء الانتخابات لمجلسى الشيوخ والنواب يتم تحديدها بواسطة المجلس التشريعى في كل ولاية ، ولكن الكونجرس يستطيع في أي وقت ، بواسطة القانون ، أن يضع مثل هذه الاجراءات أو يغيرها ، فيما عدا ما يختص بأماكن اختيار أعضاء مجلس الشيوخ .

يجتمع الكونجرس مرة على الأقل كل عام ، ويقع هذا الاجتماع في أول يوم اثنين من شهر ديسمبر (كانون الاول) ، ما لم يعين الكونجرس ، بقانون ، يوماً آخر .

**الفقرة الخامسة** – يكون كل مجلس حكماً في انتخابات أعضائه ، ونتائجها ، والشروط اللازم توافقها فيهم ، وتتولف أغلبية الأعضاء في أي من المجلسين النصاب القانوني الذي يمكن المجلس من تصريف أعماله ، ولكن يمكن لعدد أقل أن يؤجل الجلسة من يوم الى يوم ، وتكون لكل من المجلسين السلطة لكي يخبر الأعضاء الغائبين على الحضور ، بالطريقة التي يراها وطبقاً للعقوبات التي قد يحددها .

ويمكن لكل من المجلسين أن يضع قواعد الاجراءات الخاصة به ، وفرض العقوبات على أعضائه لاخلاطم بالنظام ، كما يمكنه ، بمراجعة ثلثي عدد الأعضاء ، طرد عضو من المجلس .

ويقوم كل من المجلسين بتسجيل اجراءاته في مضبوطة رسمية ، كما يقوم من وقت آخر بنشر هذه الاجراءات بعد حذف الأجزاء التي يرى أي من المجلسين أنها تحتاج إلى السرية ، كما أن طريقة اقتراح كل من الأعضاء على أيام مسألة ، سواء بالموافقة أو بالرفض ، يجب أن تسجل في المضبوطة الرسمية اذا ما رغب في ذلك خمس عدد الأعضاء الحاضرين . ولا يمكن لأي من المجلسين ، خلال انعقاد دورة الكونجرس ، دون موافقة المجلس الآخر ، أن يؤجل جلساته لأكثر من ثلاثة أيام ، أو يقللها إلى أي مكان آخر خلاف المكان الذي يعقد فيه المجلسان .

**الفقرة السادسة** – يتلقى الشيوخ والنواب مكافأة عن خدماتهم يحددها ويشتها القانون وتدفع من خزانة الولايات المتحدة ، وينتعمون بالحصانة ضد القبض عليهم ، الا في حالات الخيانة والجرائم الكبرى والاحلال بالأمن ، وذلك أثناء حضورهم دورة مجلسى الشيوخ والنواب ، وأثناء ذهابهم إلى المجلسين وعدوتهم منها ، كما أنهم لن يستجوبوا في أي مكان آخر فيما يتعلق بالخطب أو المناقشات التي تدور في أي من المجلسين . لن يعين أي عضو بمجلس الشيوخ أو مجلس النواب ، خلال الفترة التي تم انتخابه لها ، في أيام وظيفة مدنية تابعة لسلطة الولايات المتحدة ، والتي تكون قد أوجدت أو تكون راتبها قد زيد ، أثناء هذه الفترة ، ولن يصبح أي شخص يتولى منصبًا في حكومة الولايات المتحدة عضواً في أي من المجلسين أثناء استمراره في منصبه .

**الفقرة السابعة** – جميع مشروعات القوانين الخاصة بزيادة الدخل يجب أن تبدأ أصلاً في مجلس النواب ، ولكن مجلس الشيوخ يمكنه أن يقترح أو يوافق على ادخال تعديلات كما يحدث في مشروعات القوانين الأخرى . كل مشروع قانون يكون قد حصل على موافقة مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، يجب ، قبل أن يصبح قانوناً ، أن

يعرض على رئيس الولايات المتحدة ، فإذا وافق ، وقع عليه ، أما إذا لم يوافق فأنه سيعيده ، مرفقاً به اعترافاته ، إلى المجلس الذي يكون مشروع القانون قد بدأ منه أصلاً والذي سيقوم أعضاؤه بتسجيل الاعتراضات باسهاب في سجلات المجلس ، ثم يشرعون في إعادة النظر فيها . وإذا حدث بعد إعادة الدراسة والفحص أن وافق ثلثاً أعضاء المجلس على اقرار مشروع القانون ، يرسل المشروع ، مرفقاً به الاعتراضات إلى المجلس الآخر الذي سيقوم كذلك بإعادة دراسته ، فإذا وافقت أغلبية ثلثي أعضاء ذلك المجلس عليه ، فإنه يصبح قانوناً . ولكن في جميع هذه الحالات تكون أصوات أعضاء كل من المجلسين محددة - بلا أو نعم ، وتدرج أسماء الأعضاء الموافقين على المشروع والمعارضين له في المضابط الرسمية لكل من المجلسين على حدة . وإذا لم يقم الرئيس بإعادة أي مشروع قانون في خلال عشرة أيام (ما عدا أيام الأحد) ، بعد عرضه عليه ، فإن مشروع القانون هذا يصبح قانوناً كما لو أنه وقع عليه ، ما لم يتسبب الكونجرس عن طريق تأجيل جلساته ، في منع إعادة مشروع القانون ، إذ انه في هذه الحالة لن يكون قانوناً . إن أي أمر أو قرار أو اقرار تكون موافقة مجلس النواب ومجلس الشيوخ عليه لازمة (ما عدا المسائل المتعلقة بتأجيل الجلسات أو نفسها) يجب أن يعرض على رئيس الولايات المتحدة ، وقبل أن يصبح هذا الأمر أو القرار أو الاقرارات نافذاً ، يجب أن يحصل على موافقته ، وفي حالة عدم موافقته ، يجب أن يعاد اقراره بواسطة أغلبية ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، طبقاً للقواعد والتحديات المنصوص عليها في الحالة الخاصة بمشروع القانون .

الفقرة الثامنة - ستكون للكونجرس سلطة فرض وتحصيل الضرائب والرسوم والعوائد والمكوس ، لتسديد الديون ، واقامة الدفاع المشترك ، وتحقيق الرفاهية العامة للولايات المتحدة ، ولكن يجب أن تكون جميع العوائد والرسوم والمكوس مشابهة في جميع أنحاء الولايات المتحدة .

وللكونجرس سلطة اقتراض الأموال لحساب الولايات المتحدة .

وتنظم التجارة مع الدول الأجنبية ، وبين الولايات المتحدة ، ومع قبائل المندوب .  
ووضع قاعدة موحدة لمنع حقوق الجنسية ، وقوانين موحدة فيما يتعلق بمسألة الافلاسات في جميع أنحاء الولايات المتحدة .  
وスク القرود ، وتنظم قيمتها ، وقيمة العملة الأجنبية ، وتحديد وحدة القياس للموازين والمكاييل .  
وفرض العقوبات على تزييف الأوراق المالية والسنادات والعملة المعدنية المتداولة في الولايات المتحدة .

وإنشاء مكاتب للبريد وطرق لانتقال البريد .

والعمل على تقديم العلوم والفنون النافعة ، عن طريق ضمان الحق المطلق لمدة محدودة للمؤلفين والمخترعين في كتاباتهم واحترازاتهم .  
وانشاء المحاكم ذات الدرجات الأقل من المحكمة العليا .

وتعريف ومحاكمة أعمال القرصنة والجرائم الكبرى التي ترتكب في أعلى البحار

والاعتداء على القانون الدولي .

وإعلان الحرب ومنع التفويضات بالثار والانتقام ، ووضع القواعد الخاصة بالغائم المستوى عليها في البر والبحر .

وحشد وتدعيم وتغويل الجيوش ، ولكن لا يجوز لأي اعتنادات مالية لهذا الغرض أن تتم لأكثر من فترة عامين اثنين .

وتكون وتدعم اسطول .

ووضع القواعد للحكومة وتنظيم القوات البرية والبحرية .

ووضع قواعد استدعاء المليشيا أو الحرس الوطني لتنفيذ قوانين الاتحاد ، وقمع الثورات وأعمال التمرد ، وصد المحوم والغزو .

والعمل على تنظم وتسلیح وتدريب قوات المليشيا أو الحرس الوطني ، والتحكم في جزء منها لاستخدامه في خدمة الولايات المتحدة ، والاحتفاظ للولايات ، تبعاً

لذلك ، بحق تعین الضباط وسلطة تدريب المليشيا طبقاً للنظم التي يضعها الكونجرس .

وممارسة السلطة التشريعية المطلقة في جميع الحالات مهما كانت ، في الناحية التي قد تصبح ( ولا تزيد مساحتها عن عشرة أميال مربعة ) ، عن طريق تنازل ولايات

معينة ، وموافقة الكونجرس ، مقرأً لحكومة الولايات المتحدة ، وممارسة مثل هذه

السلطة في جميع الأماكن التي تشتريها ، بعد موافقة المجلس التشريعي للولاية التي تقع فيها ، لغرض بناء القلاع والمستودعات الحربية والترسانات وأحواض السفن ،

والمباني الأخرى الازمة ، ووضع جميع القوانين التي تكون ضرورية ومناسبة لقيام

بتتنفيذ السلطات السالفة الذكر ، وجميع السلطات الأخرى المخولة بواسطة هذا

الدستور لحكومة الولايات المتحدة أولأي ادارة أو موظف تابع لها .

الفقرة التاسعة - ان جلب واحضار أولئك الأشخاص الذين تعتقد أي ولاية من الولايات الموجودة حالياً انه من المناسب دخولهم ، لن يتم منه بواسطة الكونجرس قبل العام الثامن بعد الألف والمائة ، ولكن يمكن أن تفرض ضريبة على هذا النوع من الاستيراد ، لا تزيد عن عشرة دولارات لكل شخص .

إن حق الحصول على أمر بالمثلول أمام القضاء لن يوقف ، الا عندما تستدعي السلامة العامة ذلك في حالات التمرد أو الغزو .

لن يصدر أي قانون للادانة والعقاب بالاعدام أو التجريد من الحقوق المدنية بدون محاكمة ، ولن يسن قانون يكون له أثر رجعي .

لن تفرض أية ضريبة على الأشخاص أو آية ضريبة أخرى مباشرة ، ما لم تكن متناسبة مع العداد ، أو الأخصاء الذي سلف النص هنا من قبل على وجوب اجرائه .

لا تفرض أية ضريبة أو رسوم على السلع التي تصدر من آية ولاية . لن تمنع آية

أفضلية عن طريق تنظم التجارة او الدخول لموانئ احدى الولايات على موانئ ولاية اخرى ، كما انه لن تجبر السفن المتوجه الى أو المغادرة لاحدى الولايات على الدخول

إلى ، أو الخروج من ، أو دفع رسوم في ولاية أخرى .

لن تسحب آية أموال من الخزينة الا نتيجة لاعتнادات ينص عليها القانون ، وينشر

من وقت لآخر بانتظام تقرير رسمي وبيان بأيرادات ومدفوعات جميع الأموال العامة .  
لن تقوم الولايات المتحدة بمنع أي لقب من ألقاب الشرف والنبالة ، ولن يقبل  
أي شخص في خدمة الولايات المتحدة ويشغل منصب ذي نفع أو يتطلب الثقة ،  
وبدون موافقة الكونغرس ، أي هدية أو منحة أو ريع أو منصب أو لقب ، مهما  
كان نوعه ، من أي ملك ، أو أمير ، أو دولة أجنبية .

الفقرة العاشرة - لا يحق لأية ولاية أن تصبح طرفاً في أية معاهدة أو تحالف أو اتحاد ،  
أو تمنع سلطة القار أو الاستيلاء على ممتلكات الأعداء ، أو تشك القود ، أو تصدر  
سندات حكومية ، أو يجعل من أي شيء غير العملة الذهبية والفضية وسيلة للدفع  
الديون ، أو تصدر أي قانون للادانة والعقاب دون محاكمة ، أو أي قانون له اثر  
رجعي ، أو أي قانون يعطل أو يضعف التزامات التعاقد ، أو تمنع أي لقب من  
الألقاب الشرف والنبالة .

لن تقوم أية ولاية ، دون موافقة الكونغرس ، بفرض رسوم أو عوائد على الواردات  
أو الصادرات ، غير ما يكون ضرورياً حتماً لتنفيذ قوانين التفتيش الخاصة بها ،  
ويمكن الناتج الصافي من جميع العوائد والرسوم التي تفرضها أية ولاية على  
ال الصادرات والواردات ، في خدمة خزانة الولايات المتحدة ، وجميع هذه القوانين  
تكون خاضعة لمراجعة وشراف الكونغرس .

لن تقوم أية ولاية ، دون موافقة الكونغرس ، بفرض أي رسوم على الحمولة ،  
أو تحتفظ بقوات أو سفن حربية في وقت السلم ، أو تدخل طرفاً في أي اتفاقية  
أو تعهد مع ولاية أخرى أو مع دولة أجنبية ، أو تشتكي في حرب ، ما لم يتم الاعتداء  
عليها بالغزو فعلاً ، أو في حالة وجود خطر وشيك الواقع ولا يحتمل أي تأخير .

## المادة الثانية

الفقرة الأولى - تخول السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة ، ويقتد منصبه لمدة  
أربع سنوات ، وي منتخب مع نائب الرئيس الذي يتم اختياره للمنصب نفسها ، على  
التحو التالي :

تعين كل ولاية ، بالطريقة التي قد يضعها المجلس التشريعي فيها ، عدداً من  
النائبين ، يكون مساوياً للعدد الاجمالي للشيوخ والنواب الذين يحق للولاية ارسالهم  
إلى الكونغرس ، ولكن لا يحق لأي عضو بمجلس الشيوخ أو بمجلس النواب ، أو  
أي شخص يشغل في حكومة الولايات المتحدة منصبًا ذا منفعة أو يتطلب الثقة ،  
أن يعين ناخباً .

ويجتمع الناخبون في الولايات التي يبعونها ، ويعطون أصواتهم بواسطة الاقتراع  
السري لشخصين ، يكون واحد منهما على الأقل غير مقيد في الولاية نفسها معهم .  
ويقومون بوضع قائمة بأسماء جميع الأشخاص الذين تم التصويت لهم وعد الأصوات  
التي نالها كل منهم ، ويوقعون على هذه القائمة ويشهدون بصحتها ، ويرسلونها ،  
مغلقة مختومة ، إلى مقر حكومة الولايات المتحدة ، موجهة إلى رئيس مجلس الشيوخ .

ويقوم رئيس مجلس الشيوخ ، بحضور أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء مجلس النواب ، بفتح جميع الأقرارات والشهادات ، ثم يتم بعد ذلك احصاء عدد الأصوات . ويصبح الشخص الذي ينال أكبر عدد من الأصوات رئيساً ، اذا كان هذا العدد يمثل أغلبية عدد أعضاء الناخبيين المعينين ، واذا كان هناك أكثر من شخص واحد حصل على مثل هذه الأغلبية ، وحصل كل منهم على عدد متساو من الأصوات ، فان مجلس النواب عندئذ يقوم في الحال باختيار واحد منهم عن طريق الاقراع السري ، ليكون رئيساً ، واذا لم يحصل اي شخص علىأغلبية ، فان مجلس النواب يقوم بالطريقة نفسها باختيار الرئيس من بين الخمسة الذين نالوا اكبر عدد من الأصوات في القائمة . ويتالف النصاب القانوني لهذا الغرض من عضو أو أعضاء من ثلثي الولايات ، ويكون الحصول على موافقة اغلبية جميع الولايات ضروريأ لكي يتم الاختيار . وفي كل حالة ، بعد اختيار الرئيس ، يصبح الشخص الذي يحصل على اكبر عدد من أصوات الناخبيين المعينين نائباً للرئيس . ولكن اذا حدث وكان هناك شخصان أو أكثر تساوت الأصوات المتنوحة لهم ، فان مجلس الشيوخ يختار من بينهم عن طريق الاقراع السري ، نائب الرئيس .

ويمكن للكونجرس أن يحدد وقت اختيار الناخبيين واليوم الذي يدللون فيه باصواتهم ويكون ذلك اليوم واحداً في جميع أنحاء الولايات المتحدة .

ولن يكون أي شخص فيما عدا المواطن المولود في الولايات المتحدة ، أو الشخص الذي يكون قد أصبح مواطناً وقت الموافقة على هذا الدستور ، صالحًا لشغل منصب الرئاسة ، كما انه لن يكون صالحًا لهذا المنصب أي شخص لم يبلغ من العمر خمسة وثلاثين عاماً ، ولم يكن مقيداً لمدة أربعة عشر عاماً داخل الولايات المتحدة .

وفي حالة تجعية الرئيس من منصبه ، أو في حالة وفاته ، أو استقالته ، أو عجزه عن القيام بسلطات واعباء هذا المنصب ، تنقل هذه السلطات والاعباء الى نائب الرئيس ، ويمكن للكونجرس في حالة تجعية ، أو وفاة ، أو استقالة ، أو عجز كل من الرئيس ونائب الرئيس ، أن يقرر من هو الموظف الذي سيتولى عندئذ منصب الرئيس وبناء عليه يقوم هذا الموظف باعباء المنصب حتى تزول حالة العجز أو يتم انتخاب رئيس . وسيتلقى الرئيس مقابل خدماته ، وفي اوقات مقررة ، مكافأة لن تزاد أو تخفض خلال الفترة التي سيتم انتخابه لها ، ولن يحصل خلال هذه الفترة على أي مرتب أو دخل آخر من الولايات المتحدة ، أو من أي ولاية منها .

و قبل أن يبدأ تقلد منصبه ، فإنه سيؤدي اليمين أو التوكيد التالي : « أقسم (أو أؤكد) بكل خشوع اني سأتولى بكل اخلاص القيام باعباء منصب رئيس الولايات المتحدة ، وانتي ، بكل ما في وسعي وطاقتى ، ساحافظ على دستور الولايات المتحدة ، واحميء وأدافع عنه » .

الفقرة الثانية - سيكون الرئيس القائد الأعلى لجيش وأسطول الولايات المتحدة ، ولقوات المليشيا التابعة للولايات المتحدة عندما تستدعي الى الخدمة الفعلية للولايات المتحدة ، ويستطيع أن يطلب من الموظف الرئيسي في كل من الادارات التنفيذية بتقديم

رأيه كتابة فيما يتعلق بأي موضوع يتصل بالواجبات الخاصة بمنصبه ، وستكون له السلطة لكي يرجح تفيف العقوبة ومنع العفو عن الاماءات التي ترتكب ضد الولايات المتحدة ، ما عدا في حالات المحاكمات البرلمانية .

وستكون له السلطة ، بناء على مشورة وموافقة مجلس الشيوخ ، لكي يعقد المعاهدات ، على شرط أن يوافق ثلثا أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين . وسيقوم بترشيح ، ثم ، بناء على مشورة وموافقة مجلس الشيوخ ، بتعيين السفراء ، وغيرهم من الوزراء العموميين والقناصل ، وقضاة المحكمة العليا ، وجميع موظفي الولايات المتحدة الآخرين الذين لم يرد هنا نص خاص بمناصبهم ، والتي سيتم انشاؤها بواسطة القانون ، غير أن الكونجرس يمكنه أن يخول سلطة التعيين في امثال الوظائف الأقل من هذه ، وحسب ما يراه مناسباً للرئيس وحده ، أو المحاكم القضاة ، أو رؤساء الادارات .

وستكون للرئيس السلطة لكي يملا جميع المناصب الشاغرة التي يمكن أن تخلو خلال فترة عطلة مجلس الشيوخ ، عن طريق منح تفويضات تنتهي مدتها في نهاية الدورة التالية للمجلس .

**الفقرة الثالثة** - وسيقدم للكونجرس من وقت لآخر معلومات عن حالة الاتحاد ، ويقدم لهم للدراسة توصيات بتلك الاجراءات التي يعتقد أنها ضرورية ومناسبة . ويمكنه ، في الحالات غير العادلة ، أن يدعو المجلس أو أي منها إلى الاجتماع ، ويمكنه ، في حالة حدوث خلاف بينهما حول وقت تأجيل الجلسات ، أن يؤجل اجتماعاتهما إلى الموعد الذي يراه مناسباً ، وسوف يستقبل السفراء وغيرهم من الوزراء العموميين ، وسوف يحرص على ان تنفذ القوانين بأمانة ، وسوف يقوم بتعيين وتفوض جميع موظفي الولايات المتحدة .

**الفقرة الرابعة** - يعزل من منصبه ، الرئيس ، أو نائب الرئيس ، أو أي من جميع موظفي الولايات المتحدة المدنيين ، بعد تقديمهم لحاكمة برلمانية ، وثبتت اداته بارتكاب جريمة خيانة ، أو رشوة ، أو أي من الجرائم والجشع الكبرى الأخرى .

### المادة الثالثة

**الفقرة الأولى** - ستتحول السلطة القضائية في الولايات المتحدة لمحكمة عليا واحدة ، ومحاكم أقل ، حسب ما يأمر به الكونجرس ويشملها منها من وقت لآخر . وسيتولى قضاة كل من المحكمة العليا والمحاكم الأقل ، مناصبهم طوال مدة تعميم بصحة طيبة وسلوك طيب ، وسيتقىون مقابل خدماتهم ، وفي أوقات مقررة ، مكافأة لن تتفصل طوال مدة بقائهم في مناصبهم .

**الفقرة الثانية** - ستمتد السلطة القضائية إلى جميع القضايا ، طبقاً للعدل والقانون ، والتي تنشأ تحت حكم هذا الدستور ، وإلى قوانين الولايات المتحدة ، والمعاهدات التي ابرمت . أو التي ستبرم طبقاً لسلطاتها ، وإلى جميع القضايا المتعلقة بالسفراء ، والوزراء العموميين الآخرين ، والقناصل ، وإلى جميع القضايا الداخلة في اختصاص الاميرالية والبحرية ، وإلى المنازعات التي ستكون الولايات المتحدة طرفاً فيها ،

والى المنازعات بين ولايتين أو أكثر ، وبين ولاية ومواطني ولاية أخرى ، وبين مواطنين لولايات مختلفة ، وبين مواطني الولاية الواحدة الذين يدعون ملكية أراض بوجوب منح صادرة من ولايات أخرى ، وبين ولاية أو مواطيها ، ودول أجنبية ، أو مواطني دول أجنبية أو رعايا أجنب .

وفي جميع القضايا التي تختص بالسفراء ، والوزراء العموميين والقناصل ، وتلك التي تكون احدى الولايات طرفاً فيها ، ستكون للمحكمة العليا السلطة القضائية الأصلية . وفي جميع القضايا الأخرى التي ذكرت من قبل ، ستكون للمحكمة السلطة القضائية الاستئنافية ، سواء من ناحية القانون أو من ناحية الواقع ، مع مراعاة ما قد يضعه الكونجرس من استثناءات أو قواعد .

وستكون محكمة جميع الجرائم ، فيما عدا قضايا المحاكمات البرلمانية ، بواسطة المخلفين ، وستعهد هذه المحاكمات في الولاية التي سترتكب فيها هذه الجرائم ، ولكن عندما لا ترتكب الجريمة داخل حدود أية ولاية ، فإن المحاكمة ستتعهد في المكان أو الأ Venue التي قد يحددها الكونجرس بقانون .

**الفقرة الثالثة** – جريمة الخيانة ضد الولايات المتحدة ستتشتمل فقط على شن حرب ضدها ، أو المراولة لاعدائها ، وتقديم المعونه والمساعدة لهم . ولن يدان أي شخص بالخيانة الا بناء على شهادة شاهدين بوقوع الفعل الواضح نفسه ، أو بناء على الاعتراف في محكمة علنية .

وستكون للكونجرس سلطة تقرير عقوبة الخيانة ، ولكن لن يطبق حكم بالاعدام أو مصادرة الحقوق بسبب الادانة بالخيانة الا خلال حياة الشخص المحكوم عليه بذلك .

#### المادة الرابعة

**الفقرة الأولى** – ستمنع ، في كل ولاية ، السلطة التامة والاعتبار الكامل للقوانين العامة ، والوثائق والإجراءات القضائية لأية ولاية أخرى . ويعلن للكونجرس بواسطة قوانين عامة أن يحدد الطريقة التي تستعين للتحقق والتثبت من هذه القوانين ، والوثائق والإجراءات ، وتأثير ذلك .

**الفقرة الثانية** – سيكون مواطني كل ولاية الحق في جميع الامتيازات والحقوق والخصائص الممنوحة للمواطنين في الولايات المتحدة .

ان الشخص المتهم في أية ولاية بالخيانة ، أو بجريمة كبيرة ، أو بأية جريمة أخرى ، ويهرب من العدالة ، ويتم العثور عليه في ولاية أخرى ، سيسسلم ، بناء على طلب السلطة التنفيذية في الولاية التي هرب منها ، لكي ينقل الى الولاية التي من اختصاصها الحكم في الجريمة .

ان اي شخص مقيد بالخدمة أو العمل في احدى الولايات ، طبقاً لقوانينها ، ويهرب الى ولاية أخرى ، لن يخل سبيله من هذه الخدمة أو هذا العمل ، نتيجة لأية قوانين أو اجراءات في هذه الولاية ، ولكن سيسسلم عند طلب الطرف الذي يكون من حقه الحصول على هذه الخدمة أو هذا العمل .

**الفقرة الثالثة** - يمكن للكونجرس أن يوافق على انضمام ولايات أخرى إلى هذا الاتحاد ، ولكن لن تقام أو تنشأ ولاية جديدة داخل دائرة انتخابات ولاية أخرى ، كما أنه لن تنشأ أية ولاية عن طريق ضم ولايتين أو أكثر ، أوضم أجزاء من ولايات ، دون موافقة المجالس التشريعية للولايات المختصة وموافقة الكونجرس كذلك .

وستكون للكونجرس السلطة لكي يخلص من وضع جميع القواعد والإجراءات الضرورية الخاصة بالأراضي أو الممتلكات الأخرى التابعة للولايات المتحدة ، ولن يفسر أي شيء في هذا الدستور على نحو يمس أي حقوق الولايات المتحدة أو أي ولاية أخرى بالذات .

**الفقرة الرابعة** - ستتضمن الولايات المتحدة لكل ولاية في هذا الاتحاد حكومة ذات نظام جمهوري ، وسوف تحمي كل منها ضد الغزو ، وتلجم ، بناء على طلب المجلس التشريعي ، أو السلطة التنفيذية ( عندما لا يمكن للمجلس التشريعي أن يجتمع ) إلى مقاومة أعمال العنف الداخلية .

#### **المادة الخامسة**

سيقترح الكونجرس ، عندما يرى ثلثا الأعضاء في كل من المجلسين ضرورة ذلك ، تعديلات على هذا الدستور ، أو سيدعو ، بناء على طلب المجالس التشريعية لثلاث الولايات المتعددة ، إلى عقد مؤتمر لاقتراح التعديلات التي ، في أي من الحالتين ، ستتصبح قانونية في جميع مقتضياتها وأهدافها ، كجزء من هذا الدستور ، عندما تم الموافقة عليها بواسطة المجالس التشريعية لثلاثة أربع الولايات المتعددة ، أو بواسطة المؤتمرات في ثلاثة أربع الولايات ، حسب واحدة من هاتين الطريقتين يقتضيها الكونجرس ، على شرط لا يكون لأي تعديل قد يوضع قبل العام الثامن بعد ألف والثمانمائة ، أي تأثير في الجزء الناتس من المادة الأولى ، والآخر أية ولاية ، دون موافقتها ، من حقها في المساوات في التصويت في مجلس الشيوخ .

#### **المادة السادسة**

ان جميع القروض المعقودة والارتباطات المبرمة ، قبل إقرار هذا الدستور ، ستكون قانونية أمام الولايات المتحدة بمقتضى هذا الدستور كما هي قانونية طبقاً للاتحاد . وسيكون هذا الدستور وقوانين الولايات المتحدة التي ستتصدر فيما بعد طبقاً له ، وجميع المعاهدات المبرمة ، أو التي ستبرم ، تحت سلطة الولايات المتحدة ، القانون الأعلى للبلاد ، وسيلتزم بذلك القضاة في كل ولاية ، ولا يلتزم لأي شيء يكون مخالفًا لهذا في دستور أو قوانين أي ولاية .

ان الشيوخ والنواب الذين سلفت الاشارة اليهم ، واعضاء المجالس التشريعية للولايات المختلفة ، وجميع الموظفين التنفيذيين والقضائيين ، سواء في خدمة الولايات المتحدة أو في خدمة مختلف الولايات ، سيلتزمون بمقتضى القسم أو توكيده بأن يؤيدوا هذا الدستور ، ولكن لن يطلب أبداً اجراء أي اختبار ديني كشرط لازم للتأهيل لأي منصب أو مسؤولية عامة تحت سلطة الولايات المتحدة .

## المادة السابعة

سيكون تصديق تسعة ولايات كافياً لاقامة هذا الدستور بين الولايات التي تقره .

### التعديلات الدستورية

#### التعديل الأول

لن يصدر الكونغرس أي قانون خاص باقامة دين من الأديان ، أو يمنع حرية ممارسته ، أو يحد من حرية الخطابة ، او الصحافة ، أو يحد من حق الناس في عقد اجتماعات سلية ، وحقهم في الماس الاصناف من الحكومة من ضم واچاحف .

#### التعديل الثاني

بما ان وجود مليشيا منظمة تنظيماً جيداً من الأمور الفضورية لصون أمن أي ولاية حرية ، فان حق الشعب في الاحتفاظ بالأسلحة وحملها سوف لا ينقض .

#### التعديل الثالث

لن يجوز ، في وقت السلم ، ايء أي جندي في دار ، دون موافقة صاحبها ، كما انه لن يجوز هذا في وقت الحرب ، الا بالكيفية التي يعينها القانون .

#### التعديل الرابع

لن يعتدى على حق الشعب في أن يكون آمناً في أشخاصه ، ودياره ، وأوراقه ، ومقنياته ، ضد أعمال التفتیش والاعتقالات غير المعقولة ، ولن يصدر أمر باعتقال أي شخص ، ما لم يكن هناك سبب مرجع ، يؤيده قسم أو يؤكده ، على شرط أن يوضع على الانص المكان الذي سيجري تفتیشه ، والأشخاص او الاشياء التي ستضبط .

#### التعديل الخامس

لن يجرأ أي شخص على الاجابة فيما يتعلق بجريمة كبيرة او شائنة الا بناء على تقديم شكوى او عريضة اتهام من هيئة المحلفين الاتهامية ، فيما عدا القضايا التي تثار في القوات البرية او البحرية ، او في المليشيا ، في اثناء الخدمة الفعلية ، في وقت الحرب او حالة وجود خطر عام ، كما انه لن يكون أي شخص عرضة للاتهام بسبب الاصابة نفسها ، مرتين ، فتعرض حياته او اعضاء جسده للخطر ، ولن يجرأ ، في قضية جنائية ، على أن يكون شاهداً ضد نفسه ، ولن يحرم شخص من الحياة ، او الحرية ، او الممتلكات بدون تطبيق القانون ، كما انه لن يتم الاستيلاء على الممتلكات الخاصة لاستخدامها في الأغراض العامة بدون تعويض عادل .

### **التعديل السادس**

في جميع المحاكمات الجنائية ، يجب أن يتمتع المتهم بحقه في محاكمة سريعة علنية ، بواسطة محلفين غير متبحزين يتمون إلى الولاية والناحية التي تكون الجريمة قد ارتكبت فيها ، وتكون هذه الناحية قد سبق تحديدها وتعيينها بواسطة القانون ، كما انه يجب أن يبلغ بطبيعة وسبب الاتهام ، وله أن يواجه الشهود ضده وأن يحصل على التسهيلات القانونية الارغامية لاستدعاء شهود يؤيدونه ، وأن يستعين بمحامين للدفاع عنه .

### **التعديل السابع**

في قضايا القانون العام ، عندما تزيد القيمة المتنازع عليها على عشرين دولاراً ، يكون حق المحاكمة بواسطة المحلفين مصانأً ، وأي واقعة يكون قد نظر فيها بواسطة المحلفين لن يجوز خلافاً لذلك أن يعاد فحصها في أي محكمة من محاكم الولايات المتحدة الا طبقاً لقواعد القانون العام .

### **التعديل الثامن**

لا يطلب دفع كفالات مبالغ فيها ، ولا تفرض غرامات زائدة عن الحد ، ولا توقع عقوبات قاسية وغير مألوفة .

### **التعديل التاسع**

إن ذكر حقوق معينة في الدستور لن يفسر على نحو ينكر أو ينتقص من الحقوق الأخرى التي يحتفظ بها الشعب .

### **التعديل العاشر**

إن السلطات التي لم تفوض للولايات المتحدة بمقتضى الدستور ، ولم تحظر بواسطته على الولايات ، يحتفظ بها للولايات ، كل على حدة ، أو للشعب .

### **التعديل العادي عشر**

( تم اقراره في عام ١٧٩٨ )

لن تفسر السلطة القضائية للولايات المتحدة على نحو يجعلها تتسع لأي دعوى خاصة بالقانون أو العدل ، بديث أو رفعت ضد واحدة من الولايات المتحدة ، بواسطة مواطن ولاية اخرى ، أو بواسطة مواطن أو رعايا أي دولة أجنبية .

### **التعديل الثاني عشر**

يجتمع الناخبون المعينون ، كل في ولائه ، ويقتربون بنظام الاقتراع السري لانتخاب الرئيس ونائب الرئيس ، ويجب أن يكون واحداً منهم على الأقل من غير المقيمين في

الولاية نفسها معهم ، ويدكرون في بطاقات اقتراعهم اسم الشخص الذي ينتخبونه للرئاسة ، ويدكرون في بطاقات مستقلة اسم الشخص الذي ينتخبونه لمنصب نائب الرئيس ، ويعدون قوائم مستقلة بأسماء جميع الأشخاص الذين تم الاقتراع عليهم لمنصب نائب الرئيس على أن يذكر عدد الأصوات التي حصل عليها كل منهم ، ثم يوقعون على هذه القوائم ويشهدون بصحتها ، ويرسلونها مختومة إلى مقر حكومة الولايات المتحدة ، موجهة إلى رئيس مجلس الشيوخ ، ويقوم رئيس مجلس الشيوخ ، على مشهد من أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء مجلس النواب ، بفض هذه القوائم ، ويجري إحصاء لعدد الأصوات . والشخص الذي يظفر بأكبر عدد من الأصوات المعطاة لمنصب الرئاسة يصبح رئيساً ، إذا كان هذا العدد يُؤلف أغلبية عدد جميع الناخبين المعينين ، وإذا لم يظفر أحد بهذه الأغلبية ، فإنه عندئذ يتم اختيار عدد من الأشخاص ، لا يتجاوز ثلاثة ، من بين الذين فازوا بأكبر عدد من الأصوات في قائمة الذين تم الاقتراع عليهم لمنصب الرئاسة ، ويعين على مجلس النواب أن يتُخَبَّب في الحال الرئيس من بينهم طبقاً لنظام الاقتراع السري ، ولكن عند اختيار الرئيس تُؤخذ الأصوات حسب عدد الولايات بحيث يكون لمثلي كل ولاية صوت واحد ، وسيتألف النصاب اللازم لهذا الغرض من عضو أو أعضاء عن ثلثي الولايات ، وسيكون الحصول على أغلبية جميع الولايات لازماً لاتمام عملية الاختيار . وإذا لم يختار مجلس النواب الرئيس ، عندما يقع عليه حق الاختيار ، قبل اليوم الرابع من شهر مارس (أذار) التالي ، فإن نائب الرئيس يتصرف حينئذ كرئيس ، أسوة بما يحدث عند وفاة الرئيس أو عجزه عن الاضطلاع بواجباته الدستورية . والشخص الذي يظفر بأكبر عدد من الأصوات المعطاة لمنصب نائب الرئيس ، يصبح نائباً للرئيس ، إذا كان هذا العدد يُؤلف أغلبية لعدد جميع الناخبين المعينين . وإذا لم يظفر أي شخص بأغلبية ، فحينئذ يتولى مجلس الشيوخ اختيار نائب الرئيس من بين الشخصين اللذين يكرران قد ظفرا بأكبر عدد من الأصوات في القائمة ، والنصاب القانوني اللازم لهذا الغرض يتألف من ثلثي العدد الإجمالي لجميع الشيوخ ، وستكون أغلبية العدد الإجمالي ضرورية لتحقيق هذا الاختيار . ولكن لا يتحقق لأي شخص غير لائق دستورياً لمنصب الرئيس ، أن يكون أهلاً لمنصب نائب رئيس الولايات المتحدة .

### التعديل الثالث عشر

**الفقرة الأولى** - لن يباح في الولايات المتحدة ، أو في أي منطقة خاضعة لسلطانها ، الرق أو العمل بالاكراه ، إلا كعقاب عن جريمة يوقع على مفترفها بعد إدانته كما ينبغي .  
**الفقرة الثانية** - ستكون للكونغرس السلطة عن طريق التشريع المناسب لتنفيذ شروط هذه المادة .

### التعديل الرابع عشر

**الفقرة الأولى** - جميع الأشخاص الذين يولدون في الولايات المتحدة أو يتجلسون بجنسيتها ويخضعون لسلطانها يُعتبرون مواطنين للولايات المتحدة وللولاية التي يقيمون فيها .

ولا يجوز لأي ولاية أن تضع أو تنفذ أي قانون من شأنه أن يتغىض من المزايا أو الحصانات التي يتمتع بها مواطنو الولايات المتحدة ، كما أنه لا يحق لأي ولاية أن تحرم شخصاً من الحياة ، أو الحرية ، أو الممتلكات بدون تطبيق القانون على الوجه الأكمل ، ولا يحق لها أن تحرم أي شخص داخل نطاق سلطتها من المساواة في الحماية أمام القانون .

الفقرة الثانية - يتم تقسيم النواب بين الولايات المختلفة طبقاً لعدد سكان كل منها ، بعد إحصاء العدد الإجمالي لسكان كل ولاية باستثناء المئود الذين لا تفرض عليهم ضرائب . ولكن إذا انكر حق الاقتراع في أي انتخاب سواء لاختيار ناخبي رئيس الولايات المتحدة أو نائب الرئيس ، أو لاختيار النواب في الكونجرس ، أو الموظفين التنفيذيين والقضائيين في إحدى الولايات ، أو أعضاء المجلس التشريعي لهذه الولاية ، إذا انكر حق الاقتراع هذا على أي عدد من الذكور المقيمين في مثل هذه الولاية ، مع أنهما يمكنون قد بلغوا الحادية والعشرين من العمر ، ويكونون مواطنين للولايات المتحدة ، أو إذا انقضى هذا الحق بأية كيفية ، فيما عدا أن يكون السبب الاشتراك في عصيان ، أو جريمة أخرى ، فإن أساس التمثيل لهذه الولاية سيختفي بالنسبة التي تكون لها تأثير مثل هذا العدد من المواطنين الذكور على العدد الإجمالي للمواطنين الذكور البالغين من العمر واحداً وعشرين عاماً ، في مثل هذه الولاية .

الفقرة الثالثة - لن يصبح أي شخص شيخاً أو نائباً في الكونجرس أو ناخباً للرئيس ونائب الرئيس ، أو يتقلد أي منصب ، مدنى أو عسكري ، خاصعاً للولايات المتحدة ، أو خاصعاً لأي ولاية ، إذا كان قد سبق له أن أدى اليمين ، كعضو في الكونجرس ، أو كموظف من موظفي الولايات المتحدة ، أو كعضو في أي مجلس تشريعي لولاية ما ، أو كموظف تيفيدي أو قضائي في أي ولاية ، بأن يؤيد دستور الولايات المتحدة ، ولكنه اشتراك في تمرد أو عصيان ضدتها ، أو قدم مساعدة أو تسهيلات لاعدائها . ولكن يمكن للكونجرس ، بأغلبية ثلثي الأصوات في كل من المجلسين ، أن يمحو هذا العيب .

الفقرة الرابعة - إن شرعية دين الولايات المتحدة ، أحجازه القانون ، بما في ذلك الديون التي انفقت في دفع معاشات وعبارات مقابل خدمات قدمت لقمع عصيان أو تمرد ، لا يجوز أن تكون موضوع تسائل . ولكن لا يحق لا للولايات المتحدة أو لولاية ولاية أن تتحمل أو تقوم بدفع دين أو التزام إنفاق في مساعدة تمرد أو عصيان ضد الولايات المتحدة ، أو تواجه أي دعوى بشأن فقدان عبد أو تحريره ، إذ أن جميع الديون والالتزامات والدعاوي تعتبر غير شرعية وباطلة .

الفقرة الخامسة - تكون للكونجرس ، بواسطة التشريع المناسب ، سلطة تنفيذ نصوص هذه المادة .

#### التعديل الخامس عشر

الفقرة الأولى - إن حق مواطني الولايات المتحدة في التصويت لن يتغىض أو يتغىض منه بواسطة الولايات المتحدة أو أي ولاية بسبب العنصر ، أو اللون ، أو حالة رق سابقة .

الفقرة الثانية - تكون للكونجرس سلطة تنفيذ هذه المادة عن طريق التشريع المناسب .

### **التعديل السادس عشر**

تكون للكونجرس سلطة فرض وتحصيل الفرائض على الدخل ، مهما كان مصدره ، دون توزيع نسيبي بين الولايات المختلفة ، دون مراعاة لأي احصاء أو تعداد .

### **التعديل السابع عشر**

يتألف مجلس شيوخ الولايات المتحدة من شيخين عن كل ولاية ، ينتخبهما سكان الولاية ، لمدة ست سنوات ، ويكون لكل شيخ صوت واحد . ويجب أن توافق في التأمين في كل ولاية الصفات الالزمة لتأخير أكثر الفروع عضوية في المجلس التشريعي للولاية . عندما يحدث فراغ في تمثيل أي ولاية في مجلس الشيوخ ، فإن السلطة التنفيذية لمثل هذه الولاية يتبعن عليها أن تصدر أمراً بإجراء انتخابات لشغل هذه المقاعد الخالية ، على شرط ، أن المجلس التشريعي لأي ولاية يمكنه أن يفرض السلطة التنفيذية في هذه الولاية في إجراء تعين مؤقت حتى يملأ سكان الولاية هذه الأماكن الخالية عن طريق الانتخابات طبقاً لما يشير به المجلس التشريعي . ولن يفسر هذا التعديل على نحو يجعله يؤثر في انتخاب أو في مدة عضوية أي شيخ تم اختياره قبل أن يصبح هذا التعديل نافذاً كجزء من الدستور .

### **التعديل الثامن عشر**

تم اقراره في عام ١٩١٩

**الفقرة الأولى** – بعد عام من الموافقة على هذه المادة ، فإن انتاج ، أو بيع ، أو نقل المشروبات المسكرة ، أو استيرادها إلى الولايات المتحدة وجميع الأراضي الخاضعة لسلطانها ، أو تصديرها منها ، لاستخدامها في أغراض الشرب ، يصبح محظوظاً .  
**الفقرة الثانية** – تكون للكونجرس ومختلف الولايات السلطة المشتركة لتنفيذ هذه المادة بواسطة التشريع الملائم .

**الفقرة الثالثة** – تنص هذه المادة باطلاً ما لم يتم الموافقة عليها كتعديل للدستور بواسطة المجالس التشريعية للولايات المختلفة ، كما نص على ذلك الدستور ، خلال سبع سنوات من تاريخ تقديمها للولايات بواسطة الكونجرس .

### **التعديل التاسع عشر**

لن ينكر على مواطن للولايات المتحدة حقه في التصويت أو ي Tactics منه بواسطة الولايات المتحدة أو بواسطة أي ولاية بسبب كونه ذكراً أو أنثى .  
 وتكون للكونجرس سلطة تنفيذ هذه المادة بواسطة التشريع الملائم .

### **التعديل العشرون**

**الفقرة الأولى** – تنتهي مدة كل من الرئيس ونائب الرئيس في ظهر اليوم العشرين من شهر يناير (كانون الثاني) ، وتنتهي مدة الشيوخ والنواب في ظهر اليوم الثالث من شهر يناير

(قانون الثاني) ، من السنوات التي كانت سنته فيها هذه المدة إذا لم تكن قد تمت الموافقة على هذه المادة ، وبدأ عندئذ مدد من مختلفتهم .  
الفقرة الثانية - يجتمع الكونجرس مرة واحدة على الأقل في كل سنة ، ويبدأ مثل هذا الاجتماع في ظهر اليوم الثالث من شهر يناير (قانون الثاني) ، ما لم يحدد الأعضاء بواسطة قانون يوماً مختلفاً .

الفقرة الثالثة - إذا حدث في الوقت المحدد لبداية مدة الرئيس أن توفي الرئيس المنتخب ، فإن نائب الرئيس المنتخب يصبح رئيساً . وإذا لم يكن قد تم انتخاب رئيس عند حلول الوقت المحدد لبداية مدة رئاسته ، أو إذا حدث ما يمنع الرئيس المنتخب من تقلد منصبه ، عندئذ يتصرف نائب الرئيس المنتخب كرئيس إلى أن يستطيع الرئيس تقلد المنصب ، وللكونجرس أن ينص بواسطة قانون على الحالة التي تمنع سوء الرئيس المنتخب وأنائب الرئيس المنتخب من تقلد المنصب ، فيعن من يتصرف عندئذ كرئيس ، أو يعين الكيفية التي يتم بها اختيار من سيتصرف كرئيس ، وعلى مثل هذا الشخص أن يتصرف طبقاً لهذا حتى يحين الوقت الذي يكون فيه رئيس أو نائب رئيس أهلاً لتولي المنصب .

الفقرة الرابعة - للكونجرس أن ينص بواسطة قانون على حالة وفاة أي من الأشخاص الذين قد يختار مجلس النواب من بينهم رئيساً عندما يفوض حق الاختيار لمجلس النواب ، وينص على حالة وفاة أي من الأشخاص الذين قد يختار مجلس الشيوخ من بينهم نائباً للرئيس عندما يفوض حق الاختيار لمجلس الشيوخ .

الفقرة الخامسة - يسري تنفيذ الجزئين الأول والثاني في اليوم الخامس عشر من شهر أكتوبر (تشرين الأول) ، الذي يلي الموافقة على هذه المادة .

الفقرة السادسة - لا تصبح هذه المادة نافذة ما لم تم الموافقة عليها كتعديل للدستور بواسطة المجالس التشريعية لثلاثة أرباع مختلف الولايات في غضون سبع سنوات من تاريخ تقديمها .

## التعديل العادي والعشرون

الفقرة الأولى - بهذه المادة تصبح المادة الثامنة عشرة من تعديل دستور الولايات المتحدة لاغية .

الفقرة الثانية - إن نقل مشروعات مسكنة أو استيرادها إلى إية ولاية أو أراضي أو ممتلكات تابعة للولايات المتحدة من أجل توزيعها أو استعمالها ، خلافاً لما تنص عليه قوانينها ، يصبح بهذه المادة محظوظاً .

الفقرة الثالثة - تصبح هذه المادة غير نافذة المفعول ما لم تم الموافقة عليها كتعديل للدستور بواسطة مؤتمرات تعقد في الولايات المختلفة ، كما نص الدستور على ذلك ، في غضون سبع سنوات من تاريخها للولايات بواسطة الكونجرس .

### **التعديل الثاني والعشرون**

**الفقرة الأولى** - لن يتنيب أي شخص لمنصب الرئيس لأكثر من مدترين اثنين ، كما أن أي شخص تولى منصب الرئيس أو تصرف كرئيس ، لأكثر من عامين من مدة كان قد انتخب شخص آخر لها ، لن يتنيب لمنصب الرئيس لأكثر من مدة واحدة . ولكن هذه المادة لن تطبق على أي شخص كان يشغل منصب الرئيس في الوقت الذي اقتربت فيه هذه المادة بواسطة الكونجرس ، كما أنها لن تمنع أي شخص قد يكون متولياً منصب الرئيس ، أو يكون متصرفاً كرئيس ، خلال المدة التي تصبح فيها هذه المادة نافذة المفعول ، من تولي منصب الرئيس ، أو التصرف كرئيس خلال الفترة الباقيه من هذه المدة .

**الفقرة الثانية** - لن تصبح هذه المادة نافذة المفعول ما لم تم الموافقة عليها كتعديل للدستور بواسطة المجالس التشريعية لثلاثة أربع مختلف الولايات في غضون سبع سنوات من تاريخ تقديمها من قبل الكونجرس ، للولايات .

### **التعديل الثالث والعشرون**

**الفقرة الأولى** - إن المقاطعة التي تكون مقر حكومة الولايات المتحدة ، ستقوم بالطريقة التي يحددها الكونجرس ، بتعيين : عدد من ناخبي الرئيس ونائب الرئيس مساوٍ للعدد الكلي لشيوخ ونواب الكونجرس الذي يكون من حق المقاطعة لو كانت ولاية ، لا يزيد بأية حال عن أقل الولايات سكاناً ، وسيكون ذلك بالإضافة إلى هؤلاء الذين تعينهم الولاية ، ولكنهم سيعتبرون - فيما يختص بقصد انتخاب رئيس ونائب رئيس - ناخبيين معينين من قبل ولاية ، وسيجتمعون في المقاطعة . ويؤدون الواجبات المنصوص عليها في التعديل الثاني عشر من الدستور .

**الفقرة الثانية** - يكون للكونجرس سلطة تنفيذ هذه المادة بالتشريع المناسب .

### **التعديل الرابع والعشرون**

**الفقرة الأولى** - إن حق مواطني الولايات المتحدة في التصويت في أيام انتخابات أولية أو غيرها ، لانتخاب رئيس ، أو نائب رئيس ، أو انتخاب ناخبي رئيس أو نائب رئيس ، أو شيخ أو نائب في الكونجرس ، هو حق لن تمنعه أو تنتقص منه الولايات المتحدة أو أية ولاية بسبب عدم دفع ضريبة للاقتراع أو أية ضريبة أخرى .

**الفقرة الثانية** - للكونجرس سلطة تنفيذ هذه المادة بالتشريع المناسب .

### **التعديل الخامس والعشرون**

( ١٠ مارس «أذار» ١٩٦٧ )

**الفقرة الأولى** - في حال تنحية الرئيس عن منصبه ، أو وفاته ، أو استقالته يصبح نائب الرئيس رئيساً .

**الفقرة الثانية** - عندما يشعر منصب نائب الرئيس ، يقوم الرئيس بتسمية نائب رئيس يتولى هذا المنصب بعد حصوله علىأغلبية الأصوات في مجلسي الكونجرس .

**الفقرة الثالثة** – عندما يرسل الرئيس إلى رئيس مجلس الشيوخ الموقت ورئيس مجلس النواب ، تصريره المكتوب بعجزه عن القيام بسلطات وواجبات منصبه ، وإلى أن يرسل إليهما بتصرير مكتوب مناقض ، يعهد إلى نائب الرئيس بتنول هذه السلطات والواجبات بصفة رئيس بالوكالة .

**الفقرة الرابعة** – عندما يرسل نائب الرئيس وغالبية الموظفين الرئيسيين في الوزارات التنفيذية ، أو في هيئة أخرى ، مثل الكونجرس ، حسب نصوص القانون ، بتصريرهم الخطى ، إلى مجلس الشيوخ الموقت ، ورئيس مجلس النواب ، يعلنون فيه عجز الرئيس عن القيام بأعباء سلطاته وواجباته ، يتولى نائب الرئيس ، بالحال ، سلطات وواجبات الرئاسة بصفة رئيس بالوكالة .

ومن ثم ، عندما يرسل الرئيس بتصريره الخطى إلى رئيس مجلس الشيوخ الموقت ورئيس مجلس النواب ، بعدم وجود أي عجز في شخصه ، يبادر إلى استئناف سلطاته وواجباته ، ما لم يبادر نائب الرئيس ، وأغلبية الموظفين الرئيسيين في الوزارات التنفيذية ، أو في هيئة أخرى مثل الكونجرس ، حسب نصوص القانون ، إلى إرسال ، في غضون أربعة أيام ، تصريرهم الخطى إلى رئيس مجلس الشيوخ الموقت ورئيس مجلس النواب ، يعلنون فيه بأن الرئيس عاجز عن القيام بسلطاته وواجباته . وعلى الكونجرس ، حيثذا ، أن يبت في الأمر بدعوة الأعضاء إلى الاجتماع خلال ٤٨ ساعة ، إذا لم يكن في دورة انعقاد . فإذا لم يقرر الكونجرس – في غضون ٢١ يوماً من تسلمه التصرير المكتوب ، أو في غضون ٢١ يوماً من دعوة الأعضاء إلى الاجتماع ، إذا لم يكن المجلس في دورة انعقاد – بأغلبية ثلثي الأصوات في كلا المجلسين ، بأن الرئيس عاجز عن ممارسة سلطاته وواجباته ، يستمر نائب الرئيس في توقي نفس هذه السلطات والواجبات بصفة رئيس بالوكالة ، والا فإن الرئيس مكلف باستئناف سلطاته وواجباته .

#### **التعديل السادس والعشرون**

خفض سن الانتخاب إلى ١٨ سنة

(اقترحه الكونجرس في ٢٣ مارس (أذار) ١٩٧١ . وتمت الموافقة عليه في ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٧١ .)

**الفقرة الأولى** – إن حق مواطني الولايات المتحدة الذين في سن الثامنة عشرة وما فوق ، للانتخاب سوف لا ينكر أو ينتقص منه من جانب الولايات المتحدة أو أي ولاية ، بسبب السن .

**الفقرة الثانية** – تكون للكونجرس سلطة تفويض هذه المادة بواسطة التشريع الملائم .

#### **التعديل المقترن بتساوي الحقوق**

(اقترحه الكونجرس في ٢٢ مارس (أذار) ١٩٧٢ ، تم التصديق عليه ، حتى تاريخ ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٧٥ ، من قبل ٣٤ ولاية ، ورفض ، من جانب مجلس واحد على

الأقل ، في ١٤ ولاية . ولم يطرح بعد على التصويت في ولايتين . ويحتاج إلى موافقة ما مجموعه ٣٨ ولاية لاقراره ) .

**الفقرة الأولى** – المساواة في الحقوق بموجب القانون سوف لا تنكر أو يتقصى منها من جانب الولايات المتحدة أواي ولاية ، بسبب الجنس (الذكورة أو الأنوثة) .

**الفقرة الثانية** – تكون للكونغرس سلطة تنفيذ هذه المادة بواسطة التشريع الملائم .

**الفقرة الثالثة** – هذا التعديل سيصبح نافذاً بعد ستين من تاريخ التصديق عليه .

ابوالجند ، كمال . رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "مجلة الحقوق والشريعة" المعدل ٢  
يناير ١٩٢٢ م ٨ - ١٤٢ والمعدل ١ يناير ١٩٢٨ م ٥٣ - ٦٧ جامعة الكويت  
معطر، سعد . رئيس الجمهورية الامريكية "مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية" ، المددان  
الثالث والرابع، الاسكندرية ، بوبيو - ديسبر ١٩٥٠ م ٢٢٣ - ٢٦٦  
LAW PER

المطار، فؤاد . النظم السياسية والقانون الدستوري، الجزء الاول ، القاهرة، ١٩٦٦ م ٦٧ ATT  
LAW UAR 7  
مطرس، عبد الحميد . القانون الدستوري والأنظمة السياسية، النظم الرئيس الاميركي ،  
منحة ٢٦٢ - ٣٤ القاهرة ١٩٢٤ م ٤٨٦  
LAW EGY 7 MUSA  
رضوان، فتحى . الدول والدستور، الديمقراطية الامريكية، م ١٩٩ - ١٩٩ القاهرة ١٩٦٦  
من ٣٢٢ RADW  
LAW NEG 7  
السيد، صبرى . النظم الدستورية في البلاد العربية "النظام الرئيس الاميركي" م ٤٤١  
القاهرة ١٩٥٦ / ٢٥٠ ، م ٣٥٢  
LAW NEG 7 SABR

اعده جده، الدارمية  
بورغى حكيم الخير الشافعى  
في قسم اثرهمة الراوسي  
وأمريكا للقادرين  
مكتبة الكونغرس للقانون  
واستان ، الولايات المتحدة الأمريكية

**وكالة الإعلام الأمريكية**